



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



## حاضر ومستقبل العالم الروسي:

قراءة في وثيقة روسية

أ. د صالح بن محمد الخثلان

مستشار اول

مركز الخليج للأبحاث



خلال مؤتمره الخامس والعشرين المنعقد في موسكو الأسبوع الماضي أعتمد مجلس الشعب الروسي العالمي وثيقة توجيهية بعنوان: حاضر ومستقبل العالم الروسي جاء في مقدمتها أنها بمثابة برنامج موجه للسلطات التشريعية والتنفيذية في روسيا. الوثيقة التي جاءت في ١٢ صفحة تناولت مواضيع متعددة من بينها: الحرب في أوكرانيا، وما تسميه بالعالم الروسي (ويشمل روسيا وكل إقليم يتواجد فيه مواطنون روس) والسياسة الخارجية، والسياسة السكانية والهجرة، والتعليم والتربية، والتنمية الحضرية والتنمية الاقتصادية. قراءة هذه الوثيقة تمنحنا فرصة لمعرفة أولويات واهتمامات النخب الروسية والحلول التي تراها مناسبة للتصدي للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه روسيا اليوم وفي المستقبل. وسنعرض هنا لبعض مما تضمنته هذه الوثيقة وسنتبع ذلك بتعليق على دلالاتها.

قبل ذلك نشير إلى أن مجلس الشعب الروسي العالمي قد أسس في عام ١٩٩٣ استجابة للظروف الصعبة التي كانت روسيا تعيشها آنذاك حين عاشت اضطراباً سياسياً وأمنياً وواجهت خطر التفكيك حيث بادرت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى تأسيس المجلس الذي يرأسه البطريك كيريل بطريك موسكو وعموم روسيا، ويضم في عضويته نخبة من السياسيين والشخصيات العامة الروسية وأعضاء البرلمان وحكام الأقاليم والوزراء ورجال الأعمال وممثلين عن المؤسسات العلمية والثقافية والعسكرية إضافة إلى ممثلين عن المواطنين الروس الذين يقيمون خارج روسيا.

تبدأ الوثيقة بفقرات عن الحرب في أوكرانيا وتستخدم الاسم الرسمي للحرب الروسية فهي عمليات عسكرية خاصة تمثل «مرحلة جديدة في نضال التحرير الوطني للشعب الروسي ضد نظام كييف المجرم والغرب الجماعي الذي يقف وراءه». وحسب الوثيقة فإن هذه العمليات العسكرية «من وجهة نظر روحية وأخلاقية، هي حرب مقدسة يدافع فيها الشعب الروسي عن الفضاء الروحي الوحيد لروسيا المقدسة، و« حماية العالم من هجمة العولمة وانتصار الغرب الذي سقط في عبادة الشيطان». ووفقاً للوثيقة فإن الحرب يجب أن تنتهي بدخول كامل أراضي أوكرانيا الحديثة منطقة النفوذ الحصري لروسيا»

وتحت عنوان العالم الروسي ترى الوثيقة على أن حدود العالم الروسي كظاهرة روحية وثقافية وحضارية أوسع بكثير من حدود الدولة لكل من الاتحاد الروسي الحالي وروسيا التاريخية الكبرى؛ فالعالم الروسي يشمل «كل شخص يعتبر التقاليد الروسية والحضارة الروسية والثقافة الروسية تمثل القيمة الأعلى للحياة». ووفقاً للوثيقة فإن لروسيا مهمة روحية تتمثل في حماية العالم من



الشرومنع محاولات إقامة هيمنة عالمية في العالم تُخضع البشرية لمبدأ شرير. ولذلك فإن بقاء روسيا ونجاح مشروعها التنموي مشروط باستعادة وحدة الشعب الروسي وإمكاناته الروحية. وهنا تلعب الأسرة دوراً مركزياً في الحياة الوطنية الروسية فهي معقل تقاليد العالم الروسي وهي المسؤولة عن نقل الأفكار الأساسية من جيل إلى جيل وهي المؤسسة الأكثر استقراراً ومحافظة.

وبالنسبة للسياسة الخارجية الروسية ترى الوثيقة أن روسيا يجب أن تكون واحدة من المراكز الرائدة في العالم متعدد الأقطاب، وأن تساهم في قيادة عملية التكامل وضمان الأمن والتنمية في جميع أنحاء الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي باعتباره المركز الجيوسياسي لأوراسيا. ولذلك فلا بد من أن تصبح إعادة توحيد الشعب الروسي إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية. التوحيد هنا يقصد به الشعوب السلافية الثلاث الروس والأوكرانيون



حرب أوكرانيا مقدسة، وأوكرانيا لا بد أن تكون تحت النفوذ الحصري لروسيا



والروس البيض أو ما أسمته الوثيقة بعقيدة الثالوث للشعب الروسي التي كانت موجودة قبل ثلاثة قرون؛ فمفهوم الروسية يشمل «جميع السلاف الشرقيين- أحفاد روس التاريخية». وتقول الوثيقة إن عقيدة الثالوث (توحيد الشعوب الثلاثة) يجب أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني الروسي لتوفير الحماية القانونية المناسبة لكل من ينتمي لها. وتنادي الوثيقة بأن تصبح روسيا «ملجأ لجميع مواطني العالم الذين يعانون من هجمة العولمة الغربية والحروب والتمييز وللملايين الأجانب الذين يدافعون عن القيم التقليدية»، بشرط إخلاصهم لروسيا واستعدادهم «للتكامل اللغوي والثقافي مع المجتمع الروسي»

وحسب الوثيقة فإن التهديد الرئيسي لوجود روسيا وتطورها هو الكارثة الديموغرافية التي تعاني منها. فمن أجل البقاء على قيد الحياة في القرن ٢١ والحفاظ على السيادة وهويتها الحضارية الخاصة فإن روسيا تحتاج إلى نمو سكاني طبيعي مستدام، والأهم من ذلك، نمو مكثف. وحل هذه المشكلة أمر مستحيل دون إحياء الأسرة الكبيرة التقليدية، وكذلك القيم العائلية التقليدية. ولذلك تدعو الوثيقة إلى توفير الدعم والرفاهية للأسر الكبيرة وتشجيع زيادة المواليد ومكافحة الإجهاد وجعل رفاهية الأسرة أولوية وطنية استراتيجية وفي قلب كل سياسات الدولة. كما يجب وضع برامج تحفيزية لتشجيع إنجاب طفل ثالث ورابع

ومن تلك الحوافز «شطب جزئي أو كامل لديون الرهن العقاري اعتماداً على ولادة طفل آخر في الأسرة، فعلى



سبيل المثال، بعد ولادة الطفل الثالث، يتم شطب ٥٠٪ من الديون، ومن الطفل الرابع ٧٥٪، وبعد ولادة الخامس- يتم سداد ديون الرهن العقاري بالكامل». وتوصي الوثيقة بأن تضع الدولة لنفسها «هدفاً استراتيجياً طويلاً ليصل عدد سكان روسيا إلى ٦٠٠ مليون نسمة

وتتضمن الوثيقة توصيات لحماية الأسرة والقيم الروسية ضد دعاية الإجهاض والفجور الجنسي وكذلك اللواط والانحرافات الجنسية المختلفة، والاعتزاز بالأسرة الكبيرة والإخلاص الزوجي، والأبوة المسؤولة، وجاذبية الحياة الأسرية، وأن تكون الدراسات الأسرية إلزامية في المناهج الدراسية.

ولبيان الأهمية الكبيرة للمحافظة على القيم والتقاليد في أولويات النخب الروسية نشير هنا إلى أن مجموعة حماية القيم الروسية تعد أكبر مجموعة داخل مجلس الدوما الروسي حيث تضم ٧٦ برلمانياً من كافة التيارات السياسية والأيدلوجية، كما شكل مجلس الشعب الروسي العالمي ٧٢ لجنة ومجلس معنية بالمحافظة على القيم التقليدية الروسية وتعزيزها في الأقاليم الروسية، وفي عام ٢٠٢٢ أصدر الرئيس فلاديمير بوتين قراراً بالموافقة على مشروع مبادئ سياسة الدولة للحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية وتعزيزها

وتحذر الوثيقة من «التدفق الهائل غير المنضبط للعمالة الأجنبية والمهاجرين الذين لا يتحدثون الروسية وليس لديهم فهم صحيح للتاريخ والثقافة الروسية، وبالتالي غير قادرين على الاندماج في المجتمع

الروسي وهو ما يغير مظهر المدن الروسية ويؤدي إلى تشويه الفضاء القانوني والثقافي واللغوي الموحد للبلاد». وتنبيه لما تسميه بـ «الجيوب العرقية المغلقة في المدن الروسية الكبرى وتشكل «أرض خصبة للفساد والجريمة العرقية المنظمة والهجرة غير المشروعة وللتطرف والإرهاب»

ولذلك تدعو الوثيقة لوضع سياسة الهجرة وتعديل التشريعات من أجل ضبط هذا التدفق غير المنضبط ومن ذلك: تعزيز المسؤولية الجنائية والإدارية عن الجرائم والجرح في مجال الهجرة الخارجية، وتنظيم قضايا الجنسية في الاتحاد الروسي، وحماية الهوية الحضارية الروسية، ووحدة الفضاء القانوني والثقافي واللغوي للبلاد، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للروس والحد من تدفق العمالة الأجنبية ذات المهارات



## عقيدة الثالث إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية



المنخفضة.



الروسية وزيادة عدد الوظائف وضمان زيادة معدل  
المواليد وتسوية وتطوير مساحات روسية شاسعة،  
وضمان السيادة والقدرة الدفاعية للبلاد، فضلاً  
عن القدرة التنافسية للتقنيات والسلع والخدمات  
الروسية في الأسواق المحلية والأجنبية»

وحسب تقرير لنائب رئيس المجلس فإن مضمون  
هذه الوثيقة يترجم في مجموعة كبيرة من المبادرات  
التشريعية والخطط والسياسات التي تقدم للبرلمان  
وللسلطة التنفيذية وهو ما يشير إلى أهميتها لفهم  
توجهات روسيا داخلياً وخارجياً. فمجلس الشعب  
الروسي العالمي يتمتع بمكانة كبيرة في روسيا حيث يعتبر  
أكبر منظمة مجتمعية في روسيا- إذا صح الوصف-  
وله فروع في كافة أقاليم روسيا، وله تواصل مباشر مع  
الكرملين والبرلمان بمجلسيه (الدوما ومجلس الاتحاد)  
والحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم ووزارات  
الدفاع والخارجية والتعليم والجامعات. وتعد وثائق  
المجلس مصادر مهمة للتشريعات في روسيا خاصة في  
المجالات المتعلقة بالأسرة والمجتمع والقيم والتقاليد  
والتعليم والتربية. وفي كل مؤتمر يعقده المجلس يلقي  
الرئيس بوتين كلمة تتحول لمنهج عمل للمجلس  
ولمخرجاته.

ولأن الكنسية الأرثوذكسية هي من أسس المجلس الذي  
يرأسه البطريرك، فإن المجلس يشير إلى ما تتمتع به  
الكنسية من حضور كبير في روسيا التي ترتبط بعلاقة  
قوية مع الكرملين، وهي علاقة لا تنحصر في تبرير  
سياسات الكرملين بل تمكّنها من المساهمة في تشكيل  
هذه السياسات وهناك من الدلائل والمؤشرات الكثير

وفي مجال التعليم والتربية تدعو الوثيقة إلى تطوير  
البرامج التعليمية والتربوية من المفاهيم والمواقف  
الأيديولوجية المدمرة، وخاصة الغربية منها الغربية على  
الشعب الروسي. ويجب تطوير نموذج اجتماعياً-إنسانياً  
جديداً، يستند إلى الهوية الحضارية الروسية والقيم  
الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية. وفي هذا الإطار  
تدعو إلى مراجعة نقدية للنظريات والمدارس العلمية  
الغربية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية لتحديد  
مدى توافقها مع النظرة الروسية السيادة للعالم، أو  
فائدتها أو تدميرها الوعي الذاتي الوطني؛ وإجراء مراجعة  
للمعارف الإنسانية والنظريات والمفاهيم المقبولة  
عموماً بناء على ارتباطها بنظام الأفكار الأيديولوجية  
والقيم الأخلاقية للحضارة الروسية واعتماد نظم  
تقييم وطنية للمناهج، وعدم الاعتماد على النماذج  
الدولية الغربية. وإصلاح نظام التعليم لجعله يتماشى  
مع المعايير الأساسية للنظرة الروسية السيادة للعالم

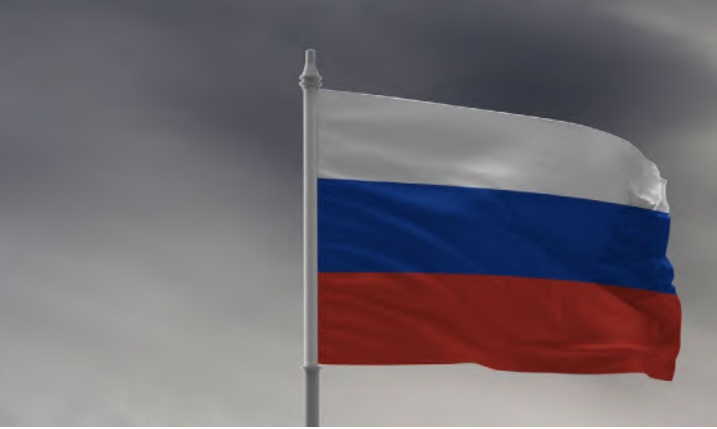


تختتم الوثيقة بفقرات عن بالتنمية الاقتصادية حيث  
تقول إن روسيا «تحتاج إلى اقتصاد سيادي وفعال  
يقوم على السيطرة الكاملة على نظامها النقدي  
والمالي» هدفه «زيادة الرفاهية الحقيقية للأسر

على ذلك. ولذلك لا يمكن فهم روسيا وتوجهاتها على الساحة الدولية اليوم دون فهم لهذه العلاقة الخاصة بين الكرملين والكنيسة والتي تتأكد من خلال وصف وثيقة السياسة الخارجية الروسية في نسختها التي نشرت العام الماضي لروسيا بأنها دولة حضارة جذورها مغروسة في الديانة الارثوذكسية حسب وثائق مجلس الشعب الروسي العالمي.

حين أدخل بطرس الأكبر إصلاحاته في بداية القرن الثامن عشر بهدف جعل روسيا دولة حديثة شبيهة بالدول الأوروبية انقسمت النخبة الروسية تجاه تلك الإصلاحات بين مؤيد وجد في تلك الإصلاحات

السبيل الوحيد لإخراج روسيا من عزلتها، ومعارض رأى في الإصلاحات تهديداً للأمة الروسية وقيمها ودينها، أما اليوم فيبدو أن النخب الروسية الراهنة قد تجاوزت ذلك الانقسام؛ فالروس، وباستثناء أقلية صغيرة جداً، لا يرون الغرب نموذجاً يحتذى، بل شر لا بد من مقاومته، وهو ما يظهر في أطروحات مجلس الشعب الروسي العالمي الذي يمثل كافة شرائح المجتمع الروسي، وفي الوثائق التي تصدر عن الكرملين والمؤسسات السيادية الروسية، ولذلك فإن إعادة تشكيل النظام الدولي بالنسبة لروسيا تعد معركة قيم قبل أن تكون معركة مصالح.



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع